الجيش المصري يعلن مقتل 29 "إرهابيا" وضبط 32 آخرين خلال 4 أيام

مقتل 11 مدنياً وجنديين في سقوط قذيفة وانفجار بسيناء

القاهرة ـ وكالات: قتل 11 شخصا بينهم نساء واطفال وأصيب سبعة آخرون مساء امس الاول في سقوط قذيفتي هاون على منزلين بمدينة الشيخ زويد في شمال سيناء، بحسب مصادر طبية وامنية ولم يعرف مصدر قذيفتي الهاون اللتين سقطتا على المنزلين

وفي سياق متصل، قالت مصادر أمنية إن جنديين من قوات الأمن قتلا وأصيب ستة آخرون في انفجار عبوة ناسفة زرعت على طريق مرت فيه قوات تلاحق المتشددين في منطقة المساعيد.

الى ذلك، قال الجيش المصري إنه قتل 29 «إرهابيا»، وألقى القبض على 32 آخرين من المطلوبين والمشتبه بهم بعد أن دمر 67 مقرا ومنطقة تجمع واختباء خاصة بالعناصر الإرهابية بسيناء خلال 4 أيام.

وأشار العميد محمد سمير، المتحدث باسم الجيش المصري، في بيان نشره على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، امس الاول،: «تمكنت عناصر القوات المسلحة خلال الفترة من 5 إلى 8 أبريل 2015 من تنفيذ عدد من المداهمات ضد العناصر الإرهابية في إطار تنفيذ خطة القضاء على الإرهاب».

وأضاف البيان أنه في مدينة العريش، تم «استهداف 11 إرهابيا بنيران القوات أثناء اجتماعهم بأحد مقراتهم بمنطقة «الكوزة» ما أسفر عن مقتل كافة العناصر الإرهابية وتدمير المقر بالكامل، وضبط 7 أفراد مشتبه بهم».

وفي مركز ومدينة الشيخ زويد، قال البيان إنه تم «استهداف عدد من المقرات الخاصة بالعناصر الإرهابية بمناطق «التومة» و«اللفتات» و«القواديس» بعد ورود معلومات استخبارية مؤكدة عن تجمع عدد من العناصر الإرهابية بداخلها، ما أسفر عن مقتل 18 إرهابيا وتدمير المقرات بالكامل وعددها 52 مقرا ومنطقة تجمع واختباء، بالإضافة إلى ضبط فرد مطلوب أمنيا 7 مشتبه بهم».

أما في مركز ومدينة رفح (شمال) «تم ضبط 18 فردا مشتبه به، وتدمير 15 مقرا ومناطق تجمع خاصة بالعناصر الإرهابية».

في غضون ذلك، تمكنت الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق من ضبط أحد القائمين على إدارة صفحة ما يسمي بـ«التحالف الوطني لدعم الشرعية بمصر» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، والتي تحرض على العنف وإثارة الفوضى.

وكانت الأجهزة الأمنية قد واصلت جهودها بالاستعانة بالتقنيات الحديثة من فحص فني وتتبع البصمة الإلكترونية لضبط عناصر تنظيم «الإخوان» المتورطين في إنشاء صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» للتحريض على العنف ضد رجال الشرطة والقوات المسلحة وإثارة الفوضى.

وتوصلت الجهود إلى وجود صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» باسم «التحالف الوطني لدعم الشرعية بمصر» تتضمن عبارات تحريضية لإنشاء حركات مسلحة لمواجهة الجيش والشرطة.

وعقب تقنين الإجراءات تم تتبع الصفحة المشار إليها، وتبين قيام المدعو وائل حامد البيومي حجازي (45 عاما ـ حاصل على دبلوم تلمذة صناعية)، مقيم بدائرة مركز شرطة شربين بمحافظة الدقهلية، بإدارة الصفحة وتم استهداف المذكور وأمكن ضبطه بمسكنه وبحوزته حاسب آلي، وبفحص الجهاز تبين وجود دلائل تشير إلى ارتكابه الواقعة.

وبمواجهة المتهم اعترف بارتكاب الواقعة، وأنه أحد المسؤولين عن الصفحة المشار إليها، وأنه يقوم بوضع المشاركات التحريضية ضد القوات المسلحة والشرطة، وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة، والعرض على النيابة العامة لمباشرة التحقيق.

عين عرفان رئيساً جديداً لهيئة الرقابة الإدارية

الرئيس المصري يعين مستشاراً لمكافحة الفساد

القاهرة ـ وكالات: قال بيان صادر عن رئاسة الجمهورية المصرية امس إن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عين رئيس هيئة الرقابة الإدارية السابق محمد عمر هيبة مستشارا له لمكافحة الفساد.

وذكر البيان ان مهمة المنصب ستكون متابعة وضمان تحقيق التعاون، والتنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية ومختلف الأجهزة الأمنية، فضلا عن تقديم مقترحات وأفكار عملية لتطوير منظومة مكافحة الفساد بوجه عام.

وقد أشاد الرئيس بالجهود التي بذلها محمد عمر هيبة، والتي ساهمت في الارتقاء بمنظومة العمل في هيئة الرقابة الإدارية، وكذا بالنهج الإيجابي الذي أرساه لاتباع الدقة والمهنية والجدية في إجراء التحريات وإعلاء مصلحة الوطن فوق ما عداها من اعتبارات.

وقد أثنى الرئيس على الجهود الوطنية الدؤوبة التي تبذلها الهيئة للحفاظ على المال العام، ومكافحة إهدار الموارد، وذلك عبر التصدي ليس فقط لمحاولات الاستيلاء على المال العام دون وجه حق ولكن لوقف الإهمال والإهدار بشكل عام.

وأكد الرئيس المسؤولية المضاعفة التي تتحملها هيئة الرقابة الإدارية في المرحلة الراهنة لتصحيح الأوضاع، والحفاظ على المال العام والمساهمة في عملية البناء الجارية.

وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي أصدر امس الأول، قرارا بتعيين محمد محمد عرفان جمال الدين رئيسا لهيئة الرقابة الإدارية.

يذكر ان محمد محمد عرفان جمال الدين من مواليد 1956، وحاصل على بكالوريوس تجارة ـ تدرج في العمل في هيئة الرقابة الإدارية منذ عام 1986 ـ تدرج في المناصب بهيئة الرقابة الإدارية حتى تولى رئيس مكتب الرقابة الإدارية بالأقصر عام 2001، ثم نائب رئيس مكتب الرقابة الإدارية بالإسكندرية، ثم رئيسا للإدارة المركزية للرقابة على وزارة المالية والضرائب والجمارك والتأمينات الاجتماعية عام 2009، ثم رئيسا لقطاع الأمانة العامة عام 2013 وآخر منصب شغله رئيس قطاع العمليات الخاصة ـ حاصل على العديد من الدورات التدريبية في مجال مكافحة الفساد، منها: دورة بالولايات المتحدة الأميركية عام 1995، دورة بدولة قبرنام عام 2000، دورة بمعهد العلوم الجنائية التابع للأمم المتحدة عام 2002.

توقيع العقد مع المكتب الفني لسد النهضة نهاية الشهر

صورة أرشيفية لسد النهضة الإثيوبي

القاهرة ـ وكالات: أكد د.حسام مغازي وزير الموارد المائية والري المصري أنه سيتم توقيع العقد مع المكتب الفائز بإجراء الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي، في احتفالية كبرى بالعاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» قبل نهاية الشهر الجاري بحضور وزراء الري بدول حوض النيل الشرقي.

وقال في تصريحات صحافية من اثيوبيا انه سيتم توقيع العقد بعد إتمام العقود الفنية والمالية ومراجعتها مع المكتب القانوني الدولي بما تتضمن ضرورة الالتزام بالجدول الزمني المقرر والمتفق عليه لإنهاء من الدراسات الخاصة بتأثيرات السد، والتي تم ذكرها في وثيقة المبادئ.

وكانت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا قد شهدت الاجتماع الخامس لخبراء اللجنة الوطنية لسد النهضة برئاسة وزراء المياه لدول حوض النيل الشرقي الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، واستمرت الاجتماعات لمدة يومين لحسم اختيار المكتب الاستشاري العالمي المعني باستكمال الدراسات الخاصة بسد النهضة الإثيوبي.

وضم الاجتماع الخبراء في كل البلدان الثلاثة المعنيين بشؤون المياه، وهذا الاجتماع أول خطوة في تطبيق ما نصت عليه اتفاقية المبادئ التي تم توقيعها الشهر الماضي في العاصمة السودانية الخرطوم بين زعماء الدول الثلاث «السيسي والبشير وديسالين».

وأكد مغازي أن فريق المفاوضات المصري في مفاوضات سد النهضة يمثل الحكومة المصرية وليس وزارة الري فقط، وأنه يعمل على قلب رجل واحد على المسارين السياسي والفني ولا يألو جهدا في رعاية والدفاع عن مصالح الوطن.

وأضاف وزير الري أن المفاوضات المضنية والشاقة التي تجريها مصر والسودان وإثيوبيا حول القضايا الخلافية والتعاون المائي تتعلق بثلاث مراحل زمنية في الماضي والحاضر والمستقبل، وقد نجحنا في إزالة آثار الماضي التي شابها كثير من الشكوك وسوء الظن، ونقوم حاليا ببناء قواعد متينة لعلاقات تعاون شاملة انطلاقا من وثيقة المبادئ التي وقع عليها زعماء الدول الثلاث في العاصمة السودانية الخرطوم مؤخرا.

وبين مغازي أن «نتائج هذه الجهود والمفاوضات والمشاورات التي تجري في الحاضر ستؤثر على مستقبل دولنا وأبنائنا في المستقبل ولا يمكن تصور أن تسعى دولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب دولة أخرى أو أن تجني فوائد لشعبها على حساب شعب آخر.

وقال وزير الري «إننا نسعى بعد حسم الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي والقضايا المائية العالقة إلى الانطلاق بآفاق التعاون بين دولنا إلى شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية وإقامة شراكة حقيقية تحمل الخير والنماء مع مياه النيل إلى كل شعوبنا».

وأشار مغازي إلى أن «الخلافات في وجهات النظر بين الوفد المصري ونظيره الاثيوبي أمر وارد في مثل هذه القضايا الحيوية ولا يمكن أن تفسد لغة الحوار القائمة على الود والصداقة التي اخترناها أساسا ومنطلقا لعلاقاتنا مع الأشقاء الأفارقة ونسعى من خلالها لتقريب وجهات النظر وحسم الخلافات أيا كانت».

وأكد وزير الري مجددا أن «مصر تفتح قلبها وذراعيها وتضع خبراتها الفنية تحت تصرف الأشقاء الأفارقة وخاصة دول حوض النيل العشر»، لافتا إلى أنه «قام بزيارة للسودان وجنوب السودان وسيقوم بجولة أخرى قريبا في باقي دول الحوض».

وشدد على «حرص مصر على التواصل المستمر مع دول حوض النيل، في إطار الاستراتيجية التي وضعها الرئيس عبد الفتاح السيسي لعودة مصر إلى أحضان أشقائها الأفارقة وعودة أفريقيا إلى مصر، وأنها لم ولن تقبل بأي محاولات للوقيعة فيما بينها وبين هذه الدول، وأن أي خلافات سيتم حلها بالطرق الديبلوماسية والودية».

وزير الري المصري: اخترنا الحوار أساساً لحسم الخلافات

محلب: أبذل قصارى جهدي لإجراء الانتخابات قبل رمضان

وكالات: قال م.إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء المصري إنه حريص على ان يسمع للجميع في الحوار المجتمعي، لافتا إلى انه يبذل قصارى جهده، لأن تبدأ الانتخابات قبل رمضان، وان تحقيق هذا الأمر يتطلب جهدا كبيرا. وتابع محلب في بداية جلسة الحوار المجتمعي الثالثة امس بمقر مجلس النواب، أن اللجنة حريصة على أن تسمع الجميع ولن يكون هناك أحد بعيد عن الصورة.

وذكر محلب انه لو مر مواطن في الشارع ويريد أن يدخل الجلسة ويقول رأيه فنحن نرحب به ونحن لا نتكلم عن لقاء أحزاب ولكن نتحدث عن لقاء وطني.

من جانبه، قال المستشار إبراهيم الهنيدي وزير العدالة الانتقالية وشؤون مجلس النواب، إن الحكومة صادقة وجادة في إجراء الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت، في إطار حرصها على تحقيق الاستحقاق الثالث من خارطة الطريق، في ظل توافق وطني، وبما يتفق مع صحيح مواد الدستور، وتجنب أي طعون على القوانين قد تتسبب في حل المجلس لاحقا.

وأضاف الهنيدي خلال جلسة الحوار المجتمعي، أن الحكومة حريصة على الاستماع لكل ممثلي القوى السياسية والأحزاب والشخصيات العامة.

وفي السياق نفسه، قال د.صلاح فوزي، عضو لجنة تعديل قوانين الانتخابات، رئيس قسم القانون الدستوري بجامعة المنصورة، إن طبيعة النظام السياسي في مصر تقوم على أساس التعددية السياسية والتعددية الحزبية، مشيرا إلى أن التعددية السياسية تسبق التعددية الحزبية.

وأضاف «فوزي» بحسب «اليوم السابع» ان المقصود بالتعددية السياسية هي الرؤى السياسية للناس حتى لو لم تكن تحت لواء حزب، لافتا إلى ان قاعدة الناخبين في مصر تبلغ 55 مليون مواطن، في حين أن عدد المنضمين للأحزاب لا يتجاوز المليون.

وتابع قائلا: «لا يجب أن يتحكم المليون المنضمين للأحزاب في إرادة الـ 54 مليونا، وإلا سنكون خالفنا الدستور»، وتابع «لجنة تعديل قوانين الانتخابات يجب عليها أن تسمع آراء الأغلبية التي ظلت مستقلة ورفضت أن تنضم لأحزاب». ورفض «فوزي» ما قاله البعض في الاجتماع الماضي من أن اللجنة يجب أن تسمع كلامهم، مشيرا إلى أن هذا كلام مرفوض.

تخصيص تلفونين للشكاوى ضد المستشفيات الممتنعة عن علاج الطوارئ مجاناً

وكالات: قرر م.إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، تخصيص رقمي تلفون تابعين لمركز المعلومات بمجلس الوزراء، لتلقي الشكاوى عن عدم التزام أي منشأة طبية جامعية، أو خاصة، أو استثمارية بتقديم خدمات العلاج لحالات الطوارئ والحوادث بالمجان لمدة 48 ساعة، طبقا للقرار الذي أصدره رئيس الوزراء برقم 1063 في 23 يونيو 2014.

وأضاف رئيس مجلس الوزراء أنه على أي مواطن يتعرض لامتناع أي منشأة طبية عن تنفيذ هذا القرار، الاتصال على رقمي (27923844 ـ 27923272).

وقال م.إبراهيم محلب: سيتم تلقي الشكاوى، وتحويلها على الفور إلى مكتب وزير الصحة، أو إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذه المنشأة الطبية. وأكد رئيس الوزراء ان الدولة تتحمل تكاليف علاج هؤلاء المواطنين في أي منشأة على نفقتها، وبالتالي يجب الالتزام بتنفيذ هذا القرار.

القاهرة: لا تعارض بين مكافحة الإرهاب بليبيا والحوار السياسي

مؤتمر صحافي ثلاثي بين وزير الخارجية الإيطالي باولو جينتيلوني ونظيريه المصري سامح شكري والجزائري عبدالقادر مساهل في روما أمس الأول (أ.ب)

القاهرة ـ الأناضول: قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إنه «لا يوجد أي تعارض بين مكافحة الإرهاب والحوار السياسي الجاري للتوافق حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بليبيا باعتبار أن الأمرين متوازيان». وبحسب بيان للمتحدث باسم الخارجية المصرية بدر عبدالعاطي فإن شكري عبر، خلال اجتماع ثلاثي حول الأزمة الليبية بروما أمس الأول عن «دعم مصر للبرلمان والحكومة الشرعية في ليبيا، وأهمية الحوار الجاري بين الأطراف الليبية للوصول إلى حكومة وحدة وطنية». والتقى وزير الخارجية الإيطالي، باولو جينتيلوني مع نظيريه المصري، سامح شكري، والجزائري، عبدالقادر مساهل، في روما، وناقشوا تطورات الأزمة الليبية، لاسيما الوضع الأمني والجهود الدولية لمواجهة الإرهاب، وفق البيان نفسه.

وأشار شكري، خلال الاجتماع بحسب بيان الخارجية المصرية، إلى «أهمية مكافحة الإرهاب باعتباره أمرا ضروريا بالتوازي مع دعم الحوار السياسي الذي يقوده المبعوث الأممي برناردينو ليون». وأشار إلى أنه «لا يوجد أي تعارض بين مكافحة الإرهاب والحوار السياسي الجاري للتوافق حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبار أن الأمرين متوازيان».

وكان وزير الخارجية الإيطالي باولو جينتيلوني قال، أمس الأول، إن بلاده ومصر والجزائر على استعداد لدعم جهود الليبيين في «مكافحة الإرهاب وإعادة الإعمار».

وفي مؤتمر صحافي مشترك في ختام اجتماع ثلاثي حول الأزمة الليبية، قال جينتيلوني: «يمكن لإيطاليا ومصر والجزائر أن تدعم الجهد الذي يقوم به الليبيون في مكافحة الإرهاب والوصول إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة.. لكن حل الأزمة الليبية يجب أن يكون على يد الليبيين»، بحسب ما نقله التلفزيون الرسمي الإيطالي.

القضاء الإداري: حق الفقراء في العلاج المجاني حق مستمد من الدستور والقانون

الاسكندرية ـ أ.ش.أ: أكدت محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية «الدائرة الاولى بالبحيرة» برئاسة المستشار د.محمد عبد الوهاب خفاجي نائب رئيس مجلس الدولة علي حق العلاج المجاني للفقراء وغير القادرين خاصة الاطفال المصابين بورم سرطاني بالمخ ومرض التصلبات المتعددة والتهاب متناثر بالاعصاب والمصابين بالفشل الكلوي، وقالت ان حق الفقراء خاصة الاطفال في العلاج المجاني ليس منحة من الحكومة بموجب سلطتها التقديرية وانما هو حق مستمد مباشرة من الدستور والقانون وهو ليس تفضلا من الحكومة عليهم ولا يجوز لها الاحجام تنصلا منها اليهم.

واصدرت المحكمة ثمانية احكام بإلغاء قرار رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي السلبي فيما تضمنه من الامتناع عن صرف تكاليف الانتقال لثمانية اطفال ومرافقيهم بواقع خمسين جنيها عن كل جلسة غسيل كلوي من منزل كل منهم حتى مقر المستشفى التي يعالجون فيها البالغ مقدارها ثلاث جلسات اسبوعيا باجمالي 600 جنيه شهريا، مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمت رئيس التأمين الصحي المصروفات.

كما اصدرت المحكمة حكمين آخرين برفض الاشكالين المقامين من رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي ضد حكمين صادرين بعلاج طفلين فقيرين مدى الحياة مصابين بأمراض نادرة خطيرة وغرمت المحكمة رئيس التأمين الصحي مبلغ 1600 جنيه بواقع 800 في كل اشكال لتعطيله تنفيذ الحكمين. وقضت المحكمة حكمين آخرين بإلغاء قرار رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي السلبي بالامتناع عن صرف عقار لاحد الاطفال والمريض بورم سرطاني بالمخ وكذلك إلغاء قراره السلبي بالامتناع عن صرف عقار بيتافيرون لتلميذة مريضة بمرض تصلبات متعددة والتهاب متناثر بالاعصاب وما يترتب على ذلك من آثار والزامه بصرف تلك الادوية للطفلين المذكورين وألزمته المصروفات.

وقالت المحكمة في الاحكام الثمانية الاول انه طبقا للقانون رقم 99 لسنة 1992 في شأن التأمين الصحي على الطلاب فان الهيئة العامة للتأمين الصحي ملتزمة ـ بحكم القانون ـ بتقديم الخدمات العلاجية والتأهيلية لطلاب المدارس في حالتي المرض والحوادث ايا كانت المرحلة التعليمية وحددها تحديدا في أطفال رياض الأطفال ومراحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي العام والفني والمدارس الفنية نظام الخمس السنوات والمدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين والمدارس الخاصة من مختلف المراحل والنوعيات وطلاب المعاهد الأزهرية، والزم الدولة بأن يكون نظام التأمين على الطلاب إلزاميا في جميع المراحل التعليمية المذكورة والزمها كذلك بتقديم الرعاية الصحية بنوعيها الخدمات الصحية الوقائية والخدمات العلاجية والتأهيلية بكافة صورها وعلى قمتها صرف الادوية اللازمة للعلاج.. ويكون علاج الطالب ورعايته طبيا طول مدة انتفاعه إلى أن يشفى أو تستقر حالته، والحاصل أن المشرع الدستوري أوجب على الدولة كفالة التأمين الصحي لجميع المواطنين بها بما يستتبعه ذلك من توفير سبل العلاج حسبما تقتضيه حالة المريض، وقد نظم القانون كيفية أداء هذه الخدمة لطلاب المدارس ، وهذا الالتزام لا مناص من تحقيقه ولا سبيل لفك يد الدولة منه، إذ إن تلبية طلب التلميذ المريض بالعلاج أمر يفرضه القانون ويبرره الواقع وتمليه قواعد الضمير الانساني، والقول بغير ذلك من شأنه تعريض حياة التلاميذ المرضى للخطر وهي جريمة مؤثمة عقابيا مما يوجب على الدولة وأجهزتها المختصة النأي عنه.